

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٨

بشأن إعفاء لنشات الأجرة والبطونية ونقل مخلفات السفن
المسجلة بموانئ منطقة قناة السويس من الرسوم المفروضة
بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن سلامة السفن ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن الرسوم
المقررة لمعاينة السفن ومنح التراخيص والشهادات ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى لنشات زوارق الأجرة والهولبية ونقل مخلفات
السفن المزودة بألة مسيرة والمقيدة في تاريخ العمل بهذا القانون بموانئ
منطقة القناة من الرسوم المفروضة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ المشار
إليه ويتهى هذا الإعفاء من أول يناير التالي لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
القانون ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٨

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٩٦ لسنة ١٩٦٨

بتشكيل مجلس إدارة معهد الإدارة المحلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء معهد
الإدارة المحلية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤
في شأن التجمهر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر ؛

وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والقوانين
المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر
مادة جديدة برقم ٣ مكررا يكون نصها كالاتي :

”مادة ٣ مكررا - يرفع إلى الضميمة الجد الإقصي للعقوبة المقررة لأية
جريمة إذا كان مرتكبها أحد التجمهرين المنصوص عليهم في المادتين
الأولى والثانية ، على أن لا يتجاوز مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن
عشرين سنة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ضرب التجمهر
عمدا مباني أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للرفاه العامة
أو للهيئات العامة أو للوزارات الهامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها
أو شركات القطاع العام أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي تهرّبها“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر